جمهورية البحرين
وزارة العدل والشؤون الإسلامية والأوقاف
صندوق الزكاة والصدقات
مركز لندن للبحوث والتدريب
مركز كمبريدج للبحوث والتدريب
مجموعة الرقابة للاستشارات الشرعية والمالية

ورقة بحثية مقدمة في المؤتمر الدولي: الزكاة والتنمية الشاملة نحو تفعيل الدور الحضاري لفريضة الزكاة في واقع المجتمعات المعاصرة المقام في بحرين من ١٥ الى ١٧ أكتوبر ٢٠١٩، وعنوان الورقة:

فعّاليّةُ المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر، تجربة الصندوق السنغالي للزكاة خلال الفترة: ٢٠٠٩-٢٠١٨م

إعداد

الباحث: أبوبكر تيبو سيسي

aboubacre5@gmail.com

ملخص البحث

مشكلة البحث: إن الفقر مشكلة اقتصادية يعاني منها الاقتصاد السنغالي كغيرها من الاقتصاديات الدول الأخرى؛ لذا قد تعددت المؤسسات الاقتصادية في محاولة التغلب عليه لإنقاذ الأمم من لسعته، ومن تلكم المؤسسات: المؤسسات الزكوية، والبحث يحاول إلقاء الضوء على مدى فعالية المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر من خلال تجربة الصندوق السنغالي للزكاة خلال الفترة: ٢٠٠٩-٢٠١٨م. وتكمن **أهمية البحث** في: إبراز دور الصندوق في جمع الزكاة وتوزيعها توزيعا لائقا، والتعرف على أداء الصندوق ومشاكله وكيفية التغلب عليها، وتدور أهم **أسئلته** حول ما يلي: ما الدور الذي يؤديه الصندوق السنغالي للزكاة في معالجة الفقر؟ هل للصندوق السنغالي للزكاة قدرة على معالجة الفقر؟ ما الحد الذي بلغه الصندوق السنغالي للزكاة في الحد من الفقر؟ وأما عن **فروضه** فمن أهمها الآتي: أن غياب الدعم الحكومي للصندوق السنغالي للزكاة يؤثر سلبا على أداء الصندوق، وأن نسبة المستفيدين من خدمات الصندوق ضعيفة بالنسبة لعدد السكان، وكذلك وجود عقبات تعرقل الصندوق السنغالي للزكاة في مزاولته لوظيفته، ثم قسم الباحث بحثه إلى **تمهيد وأربعة محاور: التمهيد: عن ماهية الزكاة، المحور الأول:** موجز عن السنغال، **المحور الثاني:** الفقر في السنغال، **المحور الثالث:** تصنيف المؤسسات الزكوية **في العالم الإسلامي، المحور الرابع:** تجربة الصندوق السنغالي للزكاة في معالجة الفقر خلال الفترة: ٢٠٠٩-٢٠١٨م وفي **الخاتمة:** النتائج والتوصيات وفهرس الموضوعات. واتّبع في ذلك عدة **مناهج** من أهمها: المنهج التأصيلي والتحليلي، كما توصل أيضا إلى **نتائج عديدة**، من أبرزها: أن للصندوق السنغالي للزكاة دورا إيجابيا في الحد من الفقر في السنغال ولكن يبقى الأداء والنتائج للغرض المذكور متواضعين بالنظر إلى حجم الفقر في السنغال، ثم وجود عقبات كثيرة تعيق أداء الصندوق نحو الأفضل، من أبرزها: القلة في الموارد البشرية، اعتماد الصندوق السنغالي للزكاة على مصادر أخرى غير أموال الزكاة في تمويل برامج اجتماعية أخرى مثل: جمع التبرعات، والوقف على مدى البعيد.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الزكوية-الفقر-الصندوق السنغالي للزكاة.

إعداد الباحث/ أبوبكر تيبو سيسي

aboubacre5@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين أما بعد:

فإن من سنن الله في الكون مُذْ أن خلق الخلق أن يوجد غني وفقير: وهو أمر طبيعي وسنة كونية، والمهم ألا تتسع الفجوة بينهما لدرجة أن الغني يعيش في رغد العيش، في الحين الذي لا يجد الفقير العادم ما يسد به رمقه. ولكن بالنظر في أحوال الأمم السابقة نجد سعة الفجوة بين الطبقتين؛ ولم يكن فيها –مع الأسف– في أغلب الأحوال نظام عادل يعمل في التقريب بينهما، بل الآليات الموضوعة لتقليص تلك الفجوة لم تكن فاعلة، والأدهى كانت القوانين في الغالب تقرّر وتصاغ لصالح الأغنياء؛ لذا كانوا يستولون على جميع الخيرات في الوقت الذي قد يضطر الفقير لبيع نفسه للحصول على لقمة عيش يسدّ بها رمقه. وكانت الأديان السماوية في ظلّ هذا الظلم تكافح الفقر وتداعياته، وعلى هذا المنوال نسج ديننا الإسلام الحنيف الذي ختم الرسالة والنبوة؛ حيث أولى عناية فائقة لقضية علاج الفقر، بل لأجله فرض الله الزكاة كوسيلة ناجعة من الوسائل الشرعية لمحاربته، و جعل ذلك ركنا من أركان الإسلام. ولازالت مشكلة الفقر قائمة إلى وقتنا الحاضر؛ إذ تعاني منها المجتمعات والدول المعاصرة لاسيما مجتمعات الدول النامية التي تنتمي إليها قطر السنغال التي وصلت نسبة المسلمين فيها إلى أكثر من ٩٥%، رغم هذه النسبة الكبيرة، لم يظهر فيها دور الزكاة الاقتصادي المتمثل في محاربة الفقر؛ لِمَا تخلت الحكومة عن دورها في الجباية، ولم توكلها لهيئة مختصة تدعمها بقوانين تلزم الناس بإخراجها، فيتولى الأفراد أنفسهم أمر الزكاة فيخرج ويوزع كل واحد حسب مزاجه بغض النظر عن المقاصد الشرعية للزكاة، وفي سياق هذه الظروف التي سادت فيها العشوائية، تحمّل أناسٌ واعون لواقعهم مسؤولياتهم فأسسوا مؤسسة زكوية أهلية سمّوها **بالصندوق السنغالي للزكاة** كخطوة أولية للقضاء على العشوائية ثم المساهمة في الحد من مشكلة الفقر في السنغال بطريقة منتظمة بواسطة الزكاة من حيث: الجباية وتوزيعها على المحتاجين مع مراعات الأهداف الاقتصادية للزكاة. وقد مر على تأسيسه ثماني سنوات وبضعة أشهر.

وحُقَ للباحثين الاهتمام والعناية بهذه المؤسسة ومثيلاتها بالدراسة وكل ما من شأنه المشاركة في رفع قدراته وتقديمه كنموذج حيّ أمام العالم للبرهنة بضرورة إنشاء المؤسسات الزكوية وجدواها في الحد من الفقر، من هنا أتت فكرة الموضوع: (فعّاليةُ المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر، تجربة الصندوق السنغالي للزكاة خلال الفترة: (٢٠٠٩–٢٠١٨م)

- **أهداف البحث والأهمية العلمية له.**

إن أهداف البحث وأهميته العلمية كثيرة، من أهمها:

١. حاجة الموضوع إلى الدراسة.
٢. التعرف على الصندوق من حيث النشأة والتطور وأعماله المنصبة في مكافحة الفقر في ربوع السنغال والسعي لرفع كفاءته.
٣. مساهمة الباحث في تحسين المؤسسات الاقتصادية في بلده.
٤. التعرف على أداء الصندوق ومشاكله وكيفية التغلب عليها.

- **مشكلة البحث وأسئلته:**

✓ **أولا: مشكلة البحث:**

وترتكز مشكلة البحث على الكيفية التي من خلالها يعالج الصندوق السنغالي للزكاة الفقر في السنغال بصفة كونه مؤسسة زكوية في بلد أكبر سكانه مسلمون، والإجابة عن مجموعة من التساؤلات التي قد ترد على الصندوق، ومدى فعالية الدور الذي يؤديه في المضمار.

✓ **ثانيا: أسئلة البحث:**

وتدور أهم أسئلة البحث حول النقاط الآتية:

١. ما الدور الذي يؤديه الصندوق السنغالي للزكاة في معالجة الفقر؟
٢. هل هناك عقبات تعيق الصندوق أثناء ممارسة دوره في معالجة الفقر؟
٣. هل للصندوق السنغالي للزكاة قدرة على معالجة الفقر؟
٤. ما الحد الذي بلغه الصندوق السنغالي للزكاة في معالجة الفقر؟
٥. كيف توزع الصندوق السنغالي للزكاة حصاده؟ وما هي الأصناف المستفيدين منه؟

- **فروض البحث:**

فمن أهمها الآتي:

١- أن غياب الدعم الحكومي للصندوق السنغالي للزكاة يؤثر سلبا على أداء الصندوق.
٢- أن نسبة المستفيدين من خدمات الصندوق ضعيفة بالنسبة لعدد السكان.
٣- وجود عقبات تعرقل الصندوق السنغالي للزكاة في مزاولته لوظيفته.
٤- للصندوق السنغالي للزكاة دور إيجابي في معالجة الفقر في السنغال.

- **حدود البحث:**

✓ **الحدود الموضوعية:**

سيحاول الباحث من خلال الورقة إبراز فعالية المؤسسات الزكوية في معالجة الفقر من خلال تجربة الصندوق السنغالي للزكاة.

✓ **الحدود المكانية:** دولة السنغال، و**الحدود الزمنية:** (٢٠٠٩ م – ٢٠١٨ م).

- **منهج البحث:**

نظرا لطبيعة الموضوع، تتعدد مناهج البحث فيه ومن أهمها:
المنهج التأصيلي فيما يتعلق بالجوانب التأصيلية، والمنهج التحليلي في تحليل البيانات.

- **خطة البحث:**

وقد قسم الباحث بحثه إلى: **تمهيد وأربعة محاور. التمهيد: عن ماهية الزكاة. المحور الأول:** موجز عن دولة السنغال. **المحور الثاني:** الفقر في السنغال. **المحور الثالث:** تصنيف المؤسسات الزكوية في العالم الإسلامي. **المحور الرابع:** تجربة الصندوق السنغالي للزكاة في معالجة الفقر خلال الفترة: ٢٠٠٩-٢٠١٨م. **الخاتمة:** النتائج والتوصيات وفهرس المراجع والموضوعات.

❖ **التمهيد: عن ماهية الزكاة.**

سيقتصر الباحث في البيان عن ماهية الزكاة في الحديث عن أربعة فروع: ١-مفهوم الزكاة لغة واصطلاحا. ٢-العلاقة بين المعنيين. ٣-حكم الزكاة. ٤-دور الزكاة في معالجة الفقر.

الفرع الأول: مفهوم الزكاة في اللغة والاصطلاح:

فالزكاة في اللغة: من أصل (الزاي) و(الكاف) و(الألف)، زكا الشيء زكوا وزكاء وزكاة[١].و هي على وزن فعلة كالصدقة، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها (الزَكَوَة) انقلبت ألفا فأصبح (الزكاة)[٢]، ولها عدة معان منها: الطهرة، والصلاح، والمدح، والثناء، والنمو، والبركة[٣].

وأما مفهوم الزكاة في اصطلاح الفقهاء: لقد تعددت تعريفاتهم للزكاة، وكلها متقاربة. ولطبيعة البحث سيكتفي الباحث بذكر تعريف واحد جامع ومانع وهو: "حق واجب في مال خاص، لطائفة مخصوصة، في وقت مخصوص"[٤].

فهذا التعريف جامع ومانع؛ لأن فيه جميع أركان الزكاة بدلالة صريحة ويمنع دخول الصدقات التطوعية التي لا تختص لوقت معين...

الفرع الثاني: علاقة المعاني اللغوية للزكاة بالمعنى الاصطلاحي لها:

فالعلاقة بينهما هي: أن روح المزَكِّي يصفو ويطهر ويزداد إيمانه بامتثاله لأمر الله المتمثل في إخراج الزكاة، وإعطائه إياها لذويها المحتاجين، ويترتب على ذلك نمو ماله ونزول بركة الله فيه. وقد دلّت على هذه العلاقة آيات كثيرة منها: قوله تعالى: ﴿ لِلنَّاسِ لَلَّذِى بِبَكَّةَ مُبَارَكًا وَهُدًى لِّلْعَٰلَمِينَ ﴿٩٦﴾ فِيهِ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ ﴾[٥].وقوله تعالى: ﴿ ذَٰلِكَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلظَّٰلِمُونَ ﴿٩٤﴾ قُلْ صَدَقَ ٱللَّهُ ۗ فَٱتَّبِعُوا۟ مِلَّةَ إِبْرَٰهِيمَ ﴾[٦].

---

(١) المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون ص: (٤٤٠) ط: ٢، د.ت، دار الدعوة.

(٢) انظر: لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، فصل الزاي، ص: (٣٥٨/١٤)، دار صادر-بيروت، ط: ٣، ١٤١٤هـ.

(٣) انظر: المرجع نفسه. تاج العروس، محمد ابن الحسيني، باب الزكاة، ص:(٢٢١/٣٨)، دار الهداية.

(٤) توضِيحُ الأحكَامِ مِن بُلُوغِ المرَام، عبد الله البسام، ص: (٢٨١/٣)، مكتَبة الأسدي مكّة المكرّمة، ط: ٥، ١٤٢٣هـ.

(٥) سورة التوبة، آية: (١٠٣)

(٦) سورة البقرة، آية (٢٧٦).

الفرع الثالث: حكم الزكاة.

الزكاة فريضة من فرائض الدين، و هي الركن الثاني من أركان الإسلام، وقد ثبتت فرضيتها بأدلة مستفيضة بالنقل والعقل. وسيكتفي الباحث بدليل من الكتاب والسنة. أما الدليل من الكتاب فقوله تعالى:﴿ شَهِيدٌ عَلَىٰ مَا تَعۡمَلُونَ ﴾[1] يقول الإمام الطبري في تفسير هذه الآية: "فأدوا الصلاة المفروضة لله عليكم بحدودها، وآتوا الزكاة الواجبة عليكم في أموالكم"[2]. أما من السنة فهو قول النبي صلى الله عليه وسلم في حديث ابن عمر أثناء بيانه لأركان الإسلام الخمسة؛ حيث ذكر منها "وإيتاء الزكاة"[3].

الفرع الرابع: دور الزكاة في معالجة من الفقر.

والكلام في هذا الفرع منقسم إلى مسألتين:

المسألة الأولى: أدوار الزكاة الاقتصادية في الحد من الفقر.

معلوم أن انتعاش الاقتصاد في بلد ما، يقتضي حراك اقتصادي فعّال ومنتج؛ فتتوفر الوظائف، وينتج أصحاب المصانع كافة السلع، وغيرهما من الأمارات المسرة والمطمئنة، ويترتب على ذلك انخفاض نسبة الفقراء؛ لأنهم سيجدون حظهم في تلك الانتعاش من وظيفية يظفرون بها سواء في القطاع الحكومي أو الخاص وغير ذلك من الفرص لتخفيف أوضاع معيشتهم البائسة. ولَمَّا كان الأمر كذلك؛ ناسب تخصيص حديث يتناول أدوار الزكاة الاقتصادية في معالجة الفقر، ومن تلكم الأدوار ما يلي:

أ) الدور التوزيعي للزكاة:

وقد نتج من تفاوت الناس في اقتنائهم لعناصر الإنتاج، تفاوتهم في الدخول، وهو بحد ذاته ممدوح؛ لأنه يؤدي إلى المنافسة، والتنوع في الإنتاج، وترقية العملية الإنتاجية إلى الأحسن. ولكن هذه المزايا المترتبة على تفاوت الدخول يمكن أن تتحول إلى أخطار محدقة إذا اتسعت فجوة التفاوت، واحتكار أفراد قلة في المجتمع جميع الثروات، وتجنبا لمثل هذه الكوارث وضع الإسلام آليات لتوزيع الدخول حتى تكون الأموال دُولَةٌ بين الجميع، ومن تلكم آليات: الزكاة[4].

---

(١) سورة الحج، آية: (٧٨)

(٢) جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، ص: (٦٤٨/١٦)، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، د.م، ط: ١، ٢٠٠١م.

(٣) متفق عليه، أخرجه البخاري في صحيحه، باب: قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»، ص: (١١/١)، رقم الحديث: ٨، دار طوق النجاة، ط: ١، ١٤٢٢هـ. ومسلم في صحيحه، باب: قول النبي ﷺ: «بني الإسلام على خمس»، ص: (٤٥/١)، رقم الحديث: ١٦، دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ط.

(٤) انظر: الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات، د. محمد صقر، (ص: ٨٢-٨٣)، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٣٩٨هـ.

ودور الزكاة في تحقيق عدالة التوزيع واضح وجلي؛ حيث الأغنياء يحوّلون إلى الفقراء نسب معينة من أموالهم بشكل دوري، فتتقلص فجوة تفاوت الدخول ويجد الفقراء ما يسدون به رمقهم وما يستعينون به لإقامة المشاريع الاقتصادية النافعة لهم ولذويهم في الحاضر والمستقبل.

ب) دور الزكاة في تخصيص الموارد لإنتاج السلع المختلفة.

ويحدث هذا الأثر؛ لأن أموال الزكاة التي يحصل عليها الفقراء، وينفقونها على زيادة استهلاكهم، تصرف على السلع والخدمات الكفائية التي يطلبها الفقراء، مما يزيد من الطلب على هذه السلع؛ وهذا يعني أن عناصر الإنتاج في المجتمع سيعاد تخصيصها بحيث تنتقل جزئيا من إنتاج السلع الكمالية التي يقصدها القلة من الأغنياء إلى إنتاج السلع الكفائية(١).

ت) دور الزكاة في التنمية الاقتصادية.

يتلخص دور الزكاة في التنمية الاقتصادية فيما يلي: زيادة عدد المنتجين، وزيادة القوة العاملة ورفع كفاءتها بالتعليم والتدريب، وتهيئة البيئة المحيطة بالعملية الانتاجية، وتأمين النشاط الانتاجي(٢).

المسألة الثانية: دور الزكاة في تحقيق التكافل الاجتماعي.

تتعدد وسائل تحقيق التكافل الاجتماعي في الإسلام فبعضها منوط بشكل إلزامي على المكلف الذي استوفى شروط أدائها وإلا عوقب بتركها. ومن الوسائل الإلزامية المشروعة في تحقيق التكافل الاجتماعي في الإسلام: فريضة الزكاة. وتأتي أهميتها بأنها تشمل معظم أفراد المجتمع، وأن أداءها كفيلة بأن تحل كثيرا من المشاكل الاجتماعية الناتجة عن الفقر وأن تسهم في الحد منه(٣)؛ حيث إنها توفر وتحقق الكفاية لكل محتاج: في المطعم والملبس، والمسكن وسائر حاجات الحياة لنفس الشخص ولمن يعولهم، في غير إسراف ولا تقتير.

ولم يكن ذلك خاصا بالمسلمين وحدهم، بل شمل من يعيش في ظل دولتهم من اليهود والنصارى. ويمتاز نظام التكافل الاجتماعي في الإسلام بالإخلاص لله والرحمة بالضعفاء، بخلاف النظام السائد في الغرب، فهو وليد الثورات، ونتاج أفكار المذاهب الشيوعية والاشتراكية وغيرها من الأسباب(٤).

ولا يقتصر دور الزكاة التكافلي في تحديد حد الكفاية للفقراء في صورة عينية أو خدمات طبية، بل يمكن استخدام الموارد الزكوية في إقامة المشروعات ذات النفع الاقتصادي والاجتماعي التي توفر فرصا أكبر للعمل في المجتمع الإسلامي على أن يتم تخصيص دخلها للمساعدات طويلة الأجل مثل المعاشات وحالات العجز الدائم(٥).

---

(١) الآثار الاقتصادية للزكاة، أ. د محمد بن إبراهيم السحيباني، (ص: ١٦)، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٩م

(٢) انظر: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة، أحمد علي، (ص: ٣١-٣٦) المعهد العالي لعلوم الزكاة، الخرطوم.

(٣) انظر: الفقر أسبابه، آثاره وعلاجه من منظور إسلامي، د: محمد قاسم الشوّم، (ص:٢٠٤,٢٠٥)، دار النوادر، د.م، ٢٠١٢م.

(٤) انظر: مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، د: يوسف القرضاوي، (ص: ١٠٤).

(٥) انظر: الزكاة، الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، د: نعمت عبد اللطيف مشهور، (ص:٤١٨) المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، د.م، ١٩٩٣م

❖ المحور الأول: موجز عن دولة السنغال.

تقع جمهورية السّنغال في أقصى نقطة من غربي القارة الإفريقيّة بمنطقة بين مدارين بين درجتي عرض شمالًا ١٢.٣٠ درجة و١٦.٣٠ درجة، وبين درجتي طول ١١.٣٠ درجة و١٧.٣٠ درجة[١]. ويحدها موريتانيا شمالا، وغينيا جنوبا، كما يحدها في الشرق مالي، والمحيط الأطلسي غربا[٢]، وتحيط في شمالها بشكل كلي تقريا دولةَ غامبيا[٣]. وتبلغ مساحتها (١٩٦.٧٢٢)كم٢[٤]. وأما مناخها، فيمتاز بوجود فصلين واضحين: فصل الأمطار ويبدأ من يونيو إلى أكتوبر، وفصل الجفاف الذي يمتد من نوفمبر إلى يونيو[٥].وقد بلغ عدد سكان السنغال في عام ٢٠١٨م ١٥.٧٢٦.٠٣٧ نسمة[٦]، بشعوب وجماعات متعددة وتختص كل جماعة بلغتها الخاصة، وتعتبر اللغة الفرنسية اللغة الرسمية للبلد، وأما **اللغة العربية** فتعتبر ركنا أساسيا في التراث الثقافي للسنغال؛ حيث كانت تُدَرَّس فيها أكثر من قرون ولا زالت، وذلك في مناطق مختلفة وبكافة فنونها من: اللغة، والأدب إضافة إلى العلوم الشرعية[٧]' ويذكر أنها أولى لغة مكتوبة عرفها السنغاليون[٨]. ومن أشهر تلك الجماعات: جماعة "وُلُوفْ"، وجماعة "بُولْ وتُكُولُورْ" (الفلاتة أو الفلان)، وجماعة "سِيرِيرْ"، وجماعة "جُولاَ"، إضافة إلى قبائل وشعوب أخرى مثل: سَرَخُلِي" و"مَنْدِنْغَ" "وجَاغَنْكِه" و"بَاسَرِي" و"مَانْكَانجْ"[٩]... ويدين الأغلبية العظمى من سكان السنغال بدين الإسلام وتشير التقديرات إلى أن نسبة المسلمين من مجموع سكان السنغال تتراوح ما بين٩٥% والباقي نصرانيون واللادينيون[١٠]. وأما عن الحالة الاقتصادية، فإن أهم النشاطات الاقتصادية التي ضمها القطاع الأولي في السنغال هي: الزراعة، والثروة الحيوانية، وصيد البحر. وفيما يتعلق بالقطاع الثانوي فإن الصناعة بنوعيها الاستخراجية والتحويلية هي أهم ما في الباب؛ وتتألف الصناعة الاستخراجية في

---

(١) المسلمون في السنغال معالم الحاضر وآفاق المستقبل، عبد القادر محمد سيلا، (ص:٢٤)، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر، ١٩٨٥م.

(٢) انظر: تحرير الأقوال في تاريخ السنغال من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين (١٥٠٠م-٢٠٠٠م)، الشيخ: الهادي توري الفاسي، (ص:١١)، دار المقطم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م.

(٣)ويكيبيديا، تاريخ النقل: ٢٠١٩/٠٥/٢٥الرابط: https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%8 ،

(٤) التعريف بالسنغال، الموقع الرسمي للحكومة السنغالية، تاريخ النقل: ٢٠١٧/١٠/٨، الرابط: https://www.sec.gouv.sn/Presentation-generale.html

(٥) المرجع نفسه.

(٦) موقع الوكالة الوطنية للإحصاء والديموغرافي، تاريخ النقل: ٢٠١٩/٠٥/٢٨، الرابط: http://www.ansd.sn/index.php?option=com_content&view=article&id=481:la-population-du-senegal-en-2018&catid=56:depeches&Itemid=264.

(٧) انظر: الأدب السنغالي العربي، (١/٢٥-٣١)

(٨)انظر: اللغة العربية في نظام التعليم السنغالي، د: الحاج موسى فال، (ص: ٩)، ٢٠٠٥م

(9)LANGUES, ETAT ET SOCIETE AU SENEGAL, Mamadou CISSE , REVUE ELECTRONIQUE INTERNATIONALE DE SCIENCES DU LANGAGE SUDLANGUES, 5 Decembre 2005, N° 5 p:101.

(١٠) الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي (١٢/٦١١)

السنغال من قطاعين رئيسين هما: قطاع التعدين وقطاع النفط والغاز، بينما تتلخص أعظم أنشطة الصناعة التحولية في السنغال في تحويل المحاصيل الزراعية مثل الفول السوداني وغيره، والفوسفات، وموارد البحرية إلى منتجات وسيطة أو منتجات نهائية.

وأما في المجال التجاري: تصدر السنغال عدة بضائع إلى العالم الخارجي من أهمها ما يلي: الأسماك، وحمض الفوسفوريك، والمنتجات النفطية، والذهب، والإسمنت، والمنتجات الناجمة عن الفول السوداني. كما تستورد من الخارج سلع كثيرة، من أبرزها: المكينات، والأجهزة(التكنلوجيا)، والمنتجات النفطية الجاهزة، والأرز، والقمح، والنفط الخام، ومعدات السيارات وغير ذلك[١].

❖ **المحور الثاني: الفقر في السنغال.**

يحاول الباحث من خلال هذا المحور تسليط الضوء على أهم المؤشرات التي يقاس بها الفقر في السنغال، وبيان مدى غور الفقر وتغلغله (حجم الفقر) في المجتمع السنغالي. ومما يجدر ذكره أيضا في هذا الصدد صعوبة الحصول على دراسات وإحصائيات رسمية حديثة في الباب، وقد كان آخر مسح رسمي أجري لمعرفة نسبة الفقر في السنغال كان في عام ٢٠١٥م؛ لذا سيعتمد الباحث على ما توفّر لديه من البيانات والمعلومات المبعثرة في النشرات والتقارير الصادرة من الهيئات الرسمية المختصة وغير الرسمية.

الفرع الأول: مؤشرات الفقر في السنغال: من أبرز المؤشرات لتحديد نسبة الفقر في السنغال ما يلي:

أ- المؤشر الذاتي (Indicateur subjectif):

فالمرء في هذا المؤشر هو حاكم نفسه؛ بحيث يقرر هل هو من زمرة الفقراء أو لا، بناء على معياره الخاص له (Perception de la pauvreté). ووجهة نظر السنغاليين في مفهوم الفقر الذاتي تكمن في أربعة أمور: ١-مشكلة تأمين الغذاء. ٢-ندرة فرص العمل. ٣-صعوبة الحصول على الرعاية الطبية. ٤-عدم امتلاك سكن مناسب[٢].

ب- مؤشر الرفاهية (Indicateur du bien-etre):

من المؤشرات المستخدمة في السنغال لقياس الفقر "مؤشر الرفاهية" ومفاد آراء السنغاليين حول الرفاهية هو: أنها لا تقتصر فحسب على الوفرة المدية المتمثلة في كمية البضائع والسلع، بل تتعدى ذلك إلى أبعاد أخرى تكمن في المؤشرات الاجتماعية: كنسبة الطلاق، ونسبة الأرملة، وتوفر بعض الخدمات الأساسية (التربية، والصحة...)، وكذلك في العوامل السياسية مثل: شؤون الحكم، والديموقراطية... [٣]

---

(1)NOTE D'ANALYSE DU COMMERCE EXTERIEURE/ANSD p: 9-11.

(2) Document de Stratégie de Réduction de la Pauvreté/DSRP-I Avril 2002 p: 4

(3)PAUVRETE ET CONDITIONS DE VIE DES MENAGES/ANSD 2015, p: 6

ت- المؤشر الموضوعي (Indicateur objectif):

وتعتمد السنغال في استخدامها لهذا المؤشر على النهج المتعلق بالوضع المالي (Approche monetaire)؛ بحيث تكون المتطلبات الأساسية للشخص -غذائية كانت أو غيرها: من ملبس ومسكن وغيرهما- هي الميزان من خلال ترجمتها إلى معايير نقدية لمعرفة الدخل الذي يغطي تلك الاحتياجات الأساسية في حياته اليومية، ومن ثَمّ يعتبر ذلك خطا للفقر ومعيارا له، فيعتبر كل من يكون دونه، فقيرا، ويختلف ذلك الخط من بلد لآخر ومن منطقة لأخرى؛ نظرا لاختلاف مستويات الحياة.

الفرع الثاني: حجم الفقر في السنغال.

أ- حجم الفقر الذاتي:

فحجم الفقر الذاتي في السنغال مرتفع جدا؛ لأنه يمثل أكثر من نصف سكان السنغال، اعتمادا على آخر مسح أجرته الوكالة الوطنية للإحصاء والديموغرافي في عام ٢٠١٥م فإن ٥٦,٥% من مجموع الأسر في السنغال يعتبرون أنفسهم فقراء، و٤٥,٧% منهم فقراء جدا حسب تعبيرهم.

ب- حجم الفقر باعتبار مؤشر الرفاهية:

فإن ١,٨% من السنغاليين يصفون أحوالهم بالنظر إلى شعورهم بالرفاهية بأنها ممتازة جدا، و٣٣,٤% بجيّد بما فيه الكفاية (Assez bien)، فيما وصف ٣٨,٨% درجة شعورهم بالرفاهية بأنها ليست بجيدة ولا سيئة و١٩,٨% أثبتوا بأن شعورهم بالرفاهية سيئ، وهذا بخلاف ٦,١% من الشعب؛ حيث أنهم أقروا بأن مستوى شعورهم بالرفاهية بات سيئا جدا، في الوقت الذي عجز ٠,١% عن تصنيف أنفسهم في الدرجات المذكورة؛ جاهلين عن أحوالهم[١].

ت- حجم فقر الدخل (الفقر الموضوعي)

كانت نسبة الفقر في السنغال ٤٦,٧% في عام ٢٠١٠م حسب تقرير البنك العالمي[٢] مستندا على المسح الأخير لمتابعة الفقر في السنغال. ثم تراجعت النسبة إلى ٤٠% ما بين عام (٢٠١١-٢٠١٥م) بالاعتماد على معطيات الناتج المحلي الإجمالي للفرد حسب ما أفاده أيضا البنك العالمي[٣]، وكانت الحكومة السنغالية تعمل بالشراكة مع الصندوق النقد الدولي(FMI) والمؤسسة الدولية للتنمية(IDA) في إطار برنامج معد لمكافحة الفقر في السنغال لتقليص نسبة الفقر إلى ٣٧,٩% في عام ٢٠١٧م[٤] وبعد البحث لم يعثر الباحث على تقرير يفيد بتحقق الهدف أو عدمه بتقليص النسبة إلى ٣٧,٩% كما كان مرسوما في البداية من ضمن أهدافهم.

---

(١) المرجع السابق.

(٢) الموقع الرسمي للبنك العالمي، تم النقل منه ٢٠١٩/٠٥/٢٩م الرابط: https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SI.POV.NAHC?locations=SN

(٣) المرجع نفسه، الرابط: http://www.banquemondiale.org/fr/country/senegal/overview

(٤) DSRP-NOTE CONSULTATIVE CONJOINTE SUR LA STRATÉGIE NATIONALE DE DÉVELOPPEMENT ECONOMOQUE ET SOCIAL/FMI (ص:٢)

❖ المحور الثالث: تصنيف المؤسسات الزكوية في العالم الإسلامي.

يعتبر الصندوق السنغال للزكاة فرع من فروع المؤسسات التي تعتني وتهتم بالزكاة في الدول والمجتمعات الإسلامية في العصر الحاضر. وتصنيف تلك المؤسسات الزكوية المنشأة في العالم الإسلامي سيساعد القارئ على تصور الظاهرة وإلمامها ثم التصور على الوجه التحديد عن حقيقة ونوعية الصندوق السنغالي للزكاة للوقوف إلى النوعية التي ينتمي إليها. والتصنيف على النحو التالي:

تنقسم المؤسسات الزكوية في العالم الإسلامي إلى قسمين:

- **القسم الأول:**

مؤسسة زكوية تحصّل الزكاة وتوزعها على الأفراد بدون موجب قانوني من الدولة يكلفها بالجباية ويلزم الأفراد دفع زكواتهم إليها. وتنُشأ مثل هذه المؤسسات في حال عدم قيام الدولة بدورها الكامل في تحصيل الزكاة وصرفها في مصارفها الشرعية، ولا يخلو هذا الصنف من المؤسسات الزكوية أن تكون:

أ. جمعية خيرية يقوم أفرادها بتكوينها بصورة تطوعية، فأفرادها متطوعون في أغلب الأحيان، وقد تشرف عليها الدولة من خلال إشرافها العام على الجمعيات الخيرية وهي منتشرة في البلدان الإسلامية [(١)]، والصندوق السنغالي داخل في إطار هذا الصنف؛ لأنه مؤسسة تَطَوُّعِية أنشأته جماعة من المتطوعين الوطنيين يرون ضرورة إقامته حتى لا تتعطل الزكاة ومنافعها في دولة أغلب سكانها مسلمون يعيشون تحت حكومة علمانية لا تهتم بأمور الدين.

ويتطلب هذا القسم دعاية إعلامية منقطع النظير لتوعية المجتمع لا سيما الأغنياء منهم في خضمّ غياب جهاز خاص يمثل الحكومة بإلزام الناس أداء واجباتهم الزكوية وإلا فلن يجدي ولن ينفع؛ إذ من الناس من قل الوازع الديني فيهم ومنهم الجهال والمتقاعسون والمتحفظون، ومنهم دون ذلك، فتحريكهم وشحذ هممهم حتى يلبّوا نداءات المؤسسات الزكوية التطوعية في غياب أداة حكومية تلزمهم بذلك، تقتضي سياسة إعلامية حكيمة، ورشيدة، وفعالة.

ب. أن تكون الهيئات شبه حكومي كهيئات القطاع العام الاقتصادي الذي تخصص جزءا من جهودها لجمع الزكاة من أجل توزيعها على مستحقيها[(٢)] مثل: إدارة الزكاة التابعة للبنوك الإسلامية ،كبنك ناصر الاجتماعي في مصر على سبيل المثال[(٣)].

---

(١) انظر: الإطار المؤسسي للزكاة، أبعده ومضامينه، (وقائع ندوة رقم ٢٢، والتي أقامها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع: للبنك الإسلامي للتنمية) ورقة بحث بعنوان: النماذج المؤسسية التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في البلدان والمجتمعات الإسلامية، د. منذر قحف (ص:٢٠١)،

(٢) المرجع نفسه.

(٣) أنشئ بنك ناصر الاجتماعي عام ١٩٧١م، بهدف خلق نشاط اجتماعي يهتم بالفقراء ومحدودي الدخل، ومن خدماتها: منح القروض للمواطنين، قبول الودائع الادخارية، منح إعانات ومساعدات للمستحقين لها من المواطنين...موقع البنك وتم النقل منه ١٥/١١/٢٠١٧م، الرابط: https://nsbbank.weebly.com/

ت. ما أقامتها بعض الدول الإسلامية من أجهزة حكومية ذات استقلال مالي وشخصية اعتبارية تتمتع بقدر يزيد أو ينقص من الاستقلال الإداري من أجل قبول الزكوات التي يدفعها الأفراد دون إلزام من قبل الدولة وتوزيعها على مستحقيها مثل بيت الزكاة الكويتي؛ فإنه هيئة عامة ذات ميزانية مستقلة باسم بيت الزكاة تكون لها الشخصية الاعتبارية وتخضع لإشراف وزير الأوقاف والشؤون الإسلامية الكويتية وقد أنشئت بصدور قانون رقم (٥) في سنة ١٩٨٢م[(١)].

- **القسم الثاني:**

مؤسسة زكوية رسمية تعمل بموجب إلزام قانوني من الدولة في التحصيل والتوزيع وكذلك في إجبار الأفراد على أداء زكواتهم فيها، وهو عكس الأول.

وهناك دول إسلامية نصت قوانينها على الإلزام بدفع الزكاة للدولة، مثل:

١- **المملكة العربية السعودية:** لقد صدر نظام جباية الزكاة فيها بمرسوم ملكي رقم ٨٦٣٤/٢٨/٢/١٧ في عام ١٣٧٠م ويتضمن النظام: "استيفاء الزكاة الشرعية من الأفراد والشركات الذين يحملون الرعوية السعودية وفقًا لأحكام الشريعة السمحاء"[(٢)]، وتتولى الجباية فيها "الهيأة العامة للزكاة والدخل" ومقرها الرئيسي في الرياض ولها ١٩ فرعا داخل المملكة العربية السعودية. ويخضع للزكاة كل نشاط يقصد به الكسب من مال أو عمل ويخضع لجباية الزكاة الأشخاص الطبيعيين السعوديين المقيمين في المملكة ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية والشركات السعودية المقيمة في المملكة عن حصص الأشخاص السعوديين ومن يعامل معاملتهم من مواطني دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وعن حصص الهيئات والمؤسسات الحكومية السعودية[(٣)] .

٢- **السودان:** صدر قانون الزكاة والضرائب الذي جعل للدولة ولاية إلزامية على الزكاة في عام ١٤٠٤هـ/١٩٨٤م، وأوجبت التشريعات المتعاقبة في السودان الزكاة في الأوعية الآتية: الثروة والمعدنية بكافة أنواعها، وأموال التجارة وعروضها، والذهب والفضة، والنقد وما يقوم مقامه من الأوراق المالية، والدين والمال المغصوب، والركاز، والزرع والثمار وكل ما أنبتت الأرض، والأنعام، والمرتبات، وإيرادات ذوي الأعمال الحرة، والمستغلات والأموال النامية. وتجب الزكاة على كل سوداني مسلم يملك النصاب داخل السودان أو خارجه، وعلى كل مسلم غير سوداني يعمل أو

---

(١) الموقع الرسمي لبيت الزكاة، وتم النقل منه ٢٠١٩/٠٥/٢٩م الرابط: http://www.zakathouse.org.kw/zakat_page.aspx?id=11.

(٢) موقع هيئة الخبراء لمجلس الوزراء-المملكة العربية السعودية- وتم النقل منه بتاريخ ٢٠١٩/٠٥/٢٩م الرابط: https://www.boe.gov.sa/ViewSystemDetails.aspx?lang=ar&SystemID=191&VersionID=206

(٣) موقع الهيئة العامة للزكاة والدخل، وتم النقل منه: ٢٠١٩/٠٥/٣٠م، الرابط:http://www.gazt.gov.sa/ar

مقيم في السودان[1].

٣- **ماليزيا**: من الدول غير العربية التي تؤدى الزكاة بموجب قوة القانون، وقد وضعت الحكومة ماليزيا متمثلة في ولاياتها عقوبات صارمة وغرامات مالية لكل من سولت له نفسه مخالفة ما ورد من اللوائح، فعلى سبيل المثال: في ولاية القدح تكمن العقوبة في غرامة مالية لا تزيد عن مائة دولار ماليزي، أو الحبس في مدة لا تزيد عن ستة أشهر، وقد نصت ذلك: المادة (١٥) من لائحة الزكاة لعام ١٩٦٢م طبقا للمادة (٩) من قانون الزكاة لولاية جوهر رُقِم لسنة ١٩٥٧م. وهكذا في جميع الولايات مع اختلاف العقوبات الموضوعة للمخالفين عن أنظمة الزكاة. وتختلف الأموال الخاضعة للجباية من ولاية لأخرى مع التفرقة في أغلب الولاية بين الأموال الظاهرة والباطنة، فعلى سبيل المثال بعض الولايات يخضع الأرز فقط للجباية على أساس أنه النوع الوحيد الموجود من الأموال الظاهرة، ثم تترك الأموال الباطنة لأصحابها[2].

ومن الدول التي تمارس الجباية بقوة القانون غير الذي فصلنا فيها: ليبيا، واليمن، والباكستان وغيرها.

وبعد هذا التعريف الموجز بالإطار المؤسسي للزكاة في العالم الإسلامي، نستطيع تصنيف الصندوق السنغالي للزكاة إلى الفئة التي ينتمي إليها من ضروب المؤسسات الزكوية المتواجدة في البلدان والمجتمعات الإسلامية.

---

(١) انظر: انظر: الإطار المؤسسي للزكاة، أبعده ومضامينه، (وقائع ندوة رقم ٢٢، والتي أقامها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع: للبنك الإسلامي للتنمية) ورقة بحث بعنوان: دراسة مقارنة لنظم الزكاة: الأموال الزكوية (السودان-السعودية)، د: أحمد علي عبد الله، (ص: ١٥٨-١٦٠)

(٢) المرجع السابق، ورقة بحثية بعنوان: إدارة الزكاة في ماليزيا، د: عبد الله إبراهيم (ص: ٥٨٦-٥٨٧)

❖ المحور الرابع: تجربة الصندوق السنغالي للزكاة في معالجة الفقر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨م

الفرع الأول: واقع تطبيق الزكاة في السنغال.

وعلاقة هذه النقطة بالمحور هي: أن الحكم على الشيء فرع عن تصوره. وتوضيح ذلك: أننا في صدد دراسة وتقييم مؤسسة زكوية معينة، ومعرفة الواقع الزّكوي في بيئة عملها يساعد القارئ في تقييم جهودها بكل نزاهة بعيدا عن الاعتباطية؛ لأن جهالة واقع الزكاة في السنغال قد يجعل المرء يستكثر أو يستقل جهود الصندوق السنغالي للزكاة دون مراعاة ظروف بيئة عمله فيحيد عن الصواب في تقييمه إيجابا أو سلبا. والحديث حول هذه النقطة يتناول: تشخيص الوضع الزكوي في السنغال، ثم الأخطاء التي يرتكبها المزكّون في السنغال.

أ- تشخيص الوضع الزكوي في السنغال.

يمكن القول بأن الواقع التطبيقي لتأدية الزكاة في السنغال يشوبه كثير من التقصير الناتج عن الخلل في فهم أهمية هذه الفريضة ومكانتها في الشريعة وعدم تقدير آثارها الاقتصادية في المجتمع. ويمكن تلمّس ذلك بوضوح من خلال ما نعرفه من امتناع كثير من المعارف -المقتدرين ماديا والذين تجب عليهم الزكاة- عن إخراجها مع اعتراف أكثرهم بأنها واجبة. ثم الاعتذار عن إخراجها بأمور واهية لا تعدّ موانع شرعية بأي حال من الأحوال. فعلى سبيل المثال: هناك تاجرة، تم توعيتها لتؤدي زكاتها منذ أكثر من سنتين، وذُكِّرَتْ بالآيات والأحاديث مراعاة في ذلك أسلوب الترغيب والترهيب، فكانت تَعِدُ بإخراجها كل ما ذكّرت ولكن بلا جدوى في نهاية المطاف، وفي المرة التي أفادت بأنها أخرجتها، اكتفت بتخريص وتخمين بضائعها دون جردها مع إمكانية ذلك.

وأما عن حال المقتدرين فهم على أربعة أصناف، وهم باختصار: ١-من لا يؤدي الزكاة ولا يفكر فيها مطلقا وهم كثر. ٢-من يؤدي من ماله قدرا يجعله يظن أنه قام بالواجب لكن بأسماء أخرى مثل: الصدقات والهدايا. ٣-من يؤدي زكاته بطريقة خاطئة؛ كأن يشتري للفقراء شيئا من ماله ثم يوزعه عليهم. ٤-من يزكي بطريقة صحيحة، وهؤلاء قلة قليلة.

والسبب الرئيسي لهذه العشوائية يرجع إلى ما يلي: عدم وجود مرجعية موحدة ومعروفة لجميع الأغنياء تعرّفهم بأهمية ذلك الفريضة وتثقفهم بطريقة أدائها، ثم إذا جاء موسم الجباية تقوم باللازم ثم صرفها إلى مستحقيها، وكذلك الانتماء الطائفي الذي يشكل مشكلة عويصة وحجرة عثرة أمام كل من يريد تنظيم الزكاة؛ إذ لا يرضى في غالب الأحيان من ينتمي لطائفة معينة صرف زكاته إلى من لا يوافقه المعتقد...

ب–الأخطاء التي يرتكبها المزكون في السنغال.

وأما عن الأخطاء التي يرتكبها المزكّون في السنغال فكثيرة جدا، منها: ١–أن رب المال (بهيمة الأنعام) بدل أن يقدم ما أخرجه للمستحقين عليها، يتولى بيعه ثم يقسم المبلغ. ٢–عدم مراعاة بلوغ النصاب في زكاة الحبوب والثمار، بل الواحد منهم يعشّر محصوله ثم يخرج عشره بغض النظر عن بلوغه النصاب من عدمه. ٣–تقسيم الزكاة على أساس العلاقة – قرابة كانت أو صداقة– من دون اعتبار الأوصاف المحددة لمصرف الزكاة، وبعبارة أخرى عدم التفريق بين مصاريف الزكاة ومن يتصدق عليه ويرجع ذلك إلى خطأ آخر وهو: لخلط بين مفهوم الزكاة ومفهوم الصدقة. ٤–اعتقاد بعضهم أن الصدقة التطوعية والهدايا التي ترسل لشيوخ الطرق الصوفية قائمة مقام الزكاة وتسدّ مسدّها. ٥–توزيع مال الزكاة بشكل جزئي على الأفراد؛ فردا فردا بحيث يحصل كل فرد قدرا يسيرا من الزكاة؛ فيتعطل بسبب ذلك دورها الاقتصاد والتنموي في مجتمع إسلامي. ٦–عدم التنويع في توزيع الزكاة ليشمل الأوصاف المذكورة في الآية وتوضيح ذلك: ما يفعله البعض؛ حيث يقدمونها لإمام الحي الذي يتولى توزيعها لبعض القائمين على المسجد وللمتسولين بشكل غير منتظم بغض النظر عن الأصناف المتبقية. ٧–شراء زكاة المال أرزا ثم توزيعه على الفقراء بأقساط مجزّأة لا تتجاوز في غالب الأحيان كيلوغرامين...

الفرع الثاني: التعريف بالصندوق السنغالي للزكاة وتنظيمه الإداري.

أنشئ الصندوق السنغالي للزكاة في عام ٢٠٠٩م في مدينة دكار (العاصمة) بصفة كونها جمعية خيرية تحصّل الزكاة وتديرها وتوزيعها على مستحقيها في السنغال وذلك وفقا لقانون الالتزامات المدنية والتجارية، في اجتماع جماهيري ضمّ جملة من مسلمي السنغال الذين ينشطون في مجالات مختلفة في حياتهم العلمية والعملية. وقد صدرت لها رسميا رخصة من الحكومة السنغالية في عام٢ /٧/ ٢٠١٠م تؤهلها لمزاولة أعمالها وأنشطتها دون أن تتعرض لملاحقات قانونية[١] ولقد جاءت فكرة إنشائه وتأسيسه من أحد المشايخ الفضلاء[٢] في البلد؛ وذلك منذ أن عرض عليه أحد كبار التجار في السنغال طريقته في توزيع الزكاة عام ٢٠٠٧م فلاحظ حرصه على أداء الزكاة وأخطاءه في طريقة التوزيع[٣]. ويتألف الهيكل الإداري للصندوق السنغالي للزكاة من ثلاث مستويات تنظيمية، وهي:

---

(١) الموقع الرسمي للصندوق السنغالي للزكاة، وتم النقل منه ٢٠١٩/٠٥/٠١م، الرابط: http://senegalzakat.sn/fsz.php?page=item&id_article=1

(٢) هو: الأستاذ الدكتور/محمد أحمد لوح ولد في مدينة طوبى حيث حفظ القرآن، حاصل على البكالوريوس في كلية الحديث بالجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والماجستير والدكتوراه في كلية الدعوة (قسم العقيدة) في الجامعة نفسها، وهو حاليا عميد كلية الإفريقية بدكار (السنغال) وله مؤلفات عدة، وهو أيضا الرئيس الحالي للصندوق السنغالي للزكاة.

(٣) مقابلة غير مباشر مع أ.د محمد أحمد لوح، بتريخ: ٢٠١٧/١١/١٠م

أ- **الجمعية العمومية** (ASSEMBLEE GENERALE)

الجمعية العمومية هي: الهيئة العليا للصندوق، وتتألف من جميع أعضاء الجمعية الخيرية. وتجتمع الجمعية العمومية لمناقشة التقارير المتعلقة بإدارة المكتب التنفيذي، والحالة المعنوية والمالية للجمعية وغيرهما من المهام، وذلك في دورة عادية مرة واحدة في كل ثلاث سنوات، بأمر من مجلس الإدارة. ودورة غير عادية عند الضرورة القصوى بشرط أن يوافق عليها ثلثا (٣/٢) الأعضاء.

ب- مجلس الإدارة (CONSEIL D'ADMINISTRATION).

يمثل مجلس الإدارة الهيئةَ التوجيهية والإرشادية للجمعية، وهو مكوّن من ٣٥ عضوا من فئتي الذكور والإناث، تنتخب المجلسَ الجمعيةُ العمومية لمدة خمس سنوات قابلة لتجديد الطاقم العامل فيه بشرط ألا يشمل-التجديد- أكثر من ثلث (٣/١) أعضائه. وأعضاء مجلس الإدارة كلهم ذوو خبرة في مجالات عدّة ومتنوعة، منها ما يلي: الشريعة الإسلامية، التمويل، التنظيم وإدارة المؤسسات. والهدف من هذا التنويع يكمن في: جعل الصندوق السنغالي للزكاة هيكلا منظّما.

ت- **المكتب التنفيذي** (LE BUREAU EXECUTIF)

ينتخب مجلس الإدارة من ضمن أعضائه المكتب التنفيذي المكوّن من: ١-الرئيس. ٢- نائب الرئيس المكلّف بالشؤون الإدارية والعلاقات الخارجية. ٣- نائب الرئيس المكلّف بالشؤون الاقتصادية. ٤- نائب الرئيس المكلّف بالشؤون الدينية (اللجنة الشرعية). ٥-الأمين العام. ٦- نائب الأمين العام. ٧- المحاسب العام. ٨- المسؤول عن اللجنة المالية والمحاسبة. ٩-المسؤول عن اللجنة الإعلامية. ١٠- المسؤول عن اللجنة الاجتماعية. ١١-المسؤول عن اللجنة النسائية. ١٢-المنسق. ويجتمع المكتب التنفيذي مرة واحدة على الأقل في كل ثلاثة أشهر بدعوة من رئيسه، ويتحتم اجتماعه إثر الطلب من ثلث (٣/١) أعضائه لدى الرئيس برسالة مكتوبة.

الفرع الثالث: استراتيجية الصندوق الموضوعة للجباية وأوجه صرفها.

أ- **استراتيجية الصندوق الموضوعة للجباية:**

يعتمد الصندوق السنغالي للزكاة في جباية الزكوات على طريقتين:

الطريقة الأولى: يقوم المنسق للصندوق بشكل مستمر وبطريقة مباشرة بجباية الزكوات؛ حيث يتوجه إلى المقتدرين الذين تم تحديدهم لاستلام المبالغ منهم، ثم يقدم لكل واحد منهم إيصالا يكتب فيه المبلغ المحدد الذي تم تقديمه.

الطريقة الثانية: أن يقوم المزَكِّي نفسه بتحويل المبلغ المزَكَّى إلى حساب بنكي للصندوق، أو أن يستخدم الخدمات التحويلية الأخرى المتوفرة في البلد، مثل: "Orange Money"، "Wari" وغيرهما[1].

(١) الموقع الرسمي للصندوق، وتم النقل منه ٢٠١٩/٠٥/٠١م، الرابط: http://senegalzakat.sn/fsz.php?page=item&id_article=5

وهذا بعد أن وضعت اللجنة الإعلامية استراتيجية يسلكونها لجذب المانحين (المزكّون) المستهدفين وتحديدهم من المواطن العادي والشركات، والمؤسسات الخيرية المحلية... والاستراتيجية قابلة للحذف، أو الإضافة، أو الاستبدال، باختصار أنها تخضع للمراجعة سنويا؛ ويرجع ذلك كله إلى الأهداف المرسومة التي يريد الصندوق تحقيقها في كل سنة عمل.

ب- أوجه صرف الزكاة للصندوق والسياسة المتبعة في ذلك:

تأتي عملية توزيع الزكاة على المستحقين لها بعد أن تمّ جمع الزكوات، ويتبع الصندوق السنغالي للزكاة الإجراءات الآتية في التوزيع: ١- **تحليل الملفات الواردة الطالبة للزكاة** (الأفراد، والمشاريع): لمعرفة مدى تطابقها مع الشروط التي وضعها الصندوق لاختيار المستحقين، وتدابر أخرى مثل: مرور الملف الذي تم اختياره مبدئيا على لجنة مصغّرة وغير ذلك. ٢- **مصادقة الملفات**: بعد قيام اللجنة عملها، يدعو الرئيس إلى عقد اجتماع خاص يضم أعضاء مجلس الإدارة لإمعان النظر في تفاصيل العمل الذي قامت به اللجنة المصغّرة، ومن ثمّ يصادق عليها مجلس الإدارة.٣- **يوم التوزيع**: ويعتبر ذلك اليوم، المناسبة الجماهيرية الكبرى التي يقيمها الصندوق، ويختار له قاعة محاضرة كبرى، لطبيعته، وهو أيضا فرصة ينتهزها الصندوق لدعوة كل من: السلطات العليا للبلد، والمزكّين، وذوي الخبرات ليشهدوا كلهم جهود وإنجازات الصندوق في عمل الجباية ثم توزيع الحصيلة على المستحقين[١]. وتصنيف المستحقين (أوجه الصرف) كالتالي:

١-الإعانات المالية المباشرة للعائلات الفقيرة (الدعم الاجتماعي). ٢- المشاريع الاقتصادية. ٣- منح الدراسات العليا.٤- بدلات مخصصة لتغطية نفقات طبية. ٥- الدعم المخصص للكتاتيب.[٢] ويلاحظ في الأوجه المذكورة والتي يصرف فيها الصندوق السنغالي للزكاة: الاتزان؛ حيث روعي فيها المحوران الأساسيان لتوزيع متكامل ومؤثر في القضاء على الفقر في أي مجتمع وهما: ١- الصرف الأفقي[٣]. ٢- الصرف الرأسي[٤].

الفرع الرابع: إنجازات الصندوق السنغالي للزكاة.

يمكن القول بأن إنجازات الصندوق تأتي تترا واحدة تلو الأخرى من يوم تأسيسه لوقتنا الحاضر وذلك في مجالات مختلفة، وعلى سبيل المثال لا الحصر: تنفيذ برنامج التضامن الرمضاني منذ عام ٢٠١١م يهدف إلى توزيع سلال غذائية على المحتاجين، وهي مؤتلفة من: أرز، وزيت، وحليب، وسكر...بتمويلات غير الحصيلة الزكوية. وسيركز الباحث على لغة الأرقام أكثر في تناوله لهذه النقطة وتحليلها قدر الإمكان مع مراعاة الاختصار فيه نظرا لمحدودية صفحات البحث.

---

(١) الموقع الرسمي للصندوق، وتم النقل منه ٢٠١٩/٠٥/٠٢م، الرابط: http://senegalzakat.sn/fsz.php?page=item&id_article=5 .

(2) Processus Distribution Zakaat, Signe par le secrtaire général du fond / Dakar, le 21 mars 2017, p: 1,2.

(٣) هو: الدعم النقدي والعيني المباشر.

(٤) هو: تمليك وسائل الإنتاج أو رؤوس أموال للتجارة.

أ- تطور الحصيلة الزكوية للصندوق السنغالي للزكاة خلال الفترة: ٢٠٠٩-٢٠١٨م

يبين الجدول التالي تنامي وتطور الحصيلة الزكوية للصندوق السنغالي خلال الفترة: ٢٠٠٩-٢٠١٨م مع نسبة (%) تغير ونمو إجمالي الحصيلة لكل عام عن سابقه.

جدول رقم (١): تنامي وتطور الحصيلة الزكوية للصندوق السنغالي خلال الفترة: ٢٠٠٩-٢٠١٨م

السنة	حصيلة الزكاة(فرنك سيفا)	نسبة (%) تغير ونمو إجمالي الحصيلة لكل عام عن سابقه
٢٠٠٩م	٩.٨٩٩.٤١٦	ــــــــــــــــ
٢٠١٠م	١١.٥٠٠.١٤٢	%١٦
٢٠١١م	٨.٤٢٧.٥٠٠	%٢٦-
٢٠١٢	٧.٥٥٩.٠٠٠	%١٠-
٢٠١٣م	٨.٣٥٦.٠٠٠	%١٠
٢٠١٤م	١٨.٠٠٠.٠٠٠	%١٥
٢٠١٥م	٨.١٤٠.٠٠٠	%٤٥-
٢٠١٦م	١٨.٧٣٨.١٤٧	%٣٠
٢٠١٧م	٢٠.٤٣٣.١٤٣	%٩
٢٠١٨م	٢٣.٠٤٦.٤٤٩	%١٢
مجموع الحصيلة	١٣٤.٠٩٩.٧٩٧	ــــــــــــــــ

المصدر: من إعداد الباحث.

يلاحظ في الجدول عدم استقرار الحصيلة الزكوية للصندوق على وتيرة معينة؛ حيث تذبذبت بين التنامي والانخفاض خلال فترة الدراسة. ففي السنة ٢٠١٠م مثلا قد سجل فيها الصندوق ارتفاعا في الحصيلة حيث بلغت نسبة إجمالي الحصيلة فيها بالنظر إلى السنة التي قبلها إلى ١٦%. وفي المقابل نجد تراجعا في بعض السنوات، وأكثره حادا كان: في عام ٢٠١٥م، والذي أدى إلى سقوط نسبة تغير إجمالي الجباية فيه عن السنة التي قبلها إلى -٥٤% لينخفض المبلغ الإجمالي الذي تم تحصيله في العام نفسه إلى ٨.١٤٠.٠٠٠ ويرجع سبب ذلك الهبوط المفرط إلى أسباب إدارية لا يسع ذكره في المقام. وتعتبر سنة ٢٠١٨م أحسن سنة الجباية بالنسبة للصندوق على الإطلاق؛ لأنه بلغ فيها إجمالي الحصيلة إلى ٢٣.٠٤٦.٤٤٩ فرنك سيفا، كما لوحظ ارتفاع مستمر خلال السنوات الأخيرة على التوالي: ٢٠١٦م، ٢٠١٧م، ٢٠١٨م مما يدل على مضاعفة جهود أعضاء الصندوق في الجباية وتحسن الظروف أكثر.

ب–تطور عدد المستفيدين من الصندوق خلال الفترة ٢٠٠٩–٢٠١٨م

جدول رقم (٢): تطور عدد المستفيدين من الصندوق خلال السنة (٢٠٠٩–٢٠١٨م)

المستفيدون	٢٠٠٩م	٢٠١٠م	٢٠١١م	٢٠١٢م	٢٠١٣م	٢٠١٤م	٢٠١٥م	٢٠١٦م	٢٠١٧م	٢٠١٨م	المجموع
إعانات مالية	٧٢	١٢٠	٧٨	٥٩	٨٠	١٠٤	١١٦	١٤٥	١٥٤	١٦٩	١٠٩٧
ملفات طبية	٤	٨	٣	٩	٧	٢٠	٩	١٤	٢٠	٢١	١١٥
المشاريع	٣	٤	٧	٥	٦	١٧	٧	١٢	٢٢	١٧	١٠٠
منح دراسية	–	٢	٣	٢	١	٥	٣	٤	٤	٤	٢٨
دعم الكتاتيب	–	٢	٤	٥	٦	٧	٦	٧	٤	٦	٤٧
المجموع	٧٩	١٣٦	٩٥	٨٠	١٠٠	١٥٣	١٤١	١٨٢	٢٠٤	٢١٧	١٣٨٧

المصدر: تقارير الصندوق السنغالي للزكاة بالتصرف.

يلاحظ في الجدول أمور كثيرة، من أهمها ما يلي:

١. الإعانات المالية تشمل فئتين: الفئة الأولى: المقدّمون: وهم الذين تقدموا إلى الصندوق بأعيانهم لتقديم الطلبات بغية الاستفادة من الزكاة. والفئة الثانية: غير المقدِّمين وهم: الذين حبسهم حابس مثل الحياء وغيره عن تقديم الطلبات للاستفادة من الزكاة رغم حاجاتهم الملحة ثم تمكن الصندوق بتحديدهم حسب آليات بحثية معينة.

٢. وصول إجمالي المستفيدين من الصندوق من يوم تأسيسيه إلى آخر سنة عمل إلى ٢٠١٨م إلى ١٣٨٧م.

٣. أن عدد المستفيدين للسنوات الستة الأخيرة لم ينزل إلى تحت السقف ١٠٠ مستفيدا، بخلاف السنوات الأولى باستثناء السنة الثانية (٢٠١٠)، ويعتبر ذلك تحسنا نسبيا في الأداء.

٤. عدم استقرار مجموع المستفيدين في جميع السنوات على نمط واحد، بل كان متسما بالتذبذب بين الارتفاع والانخفاض من سنة لأخرى، فعلى سبيل المثال: ارتفع مجموع المستفيدين في عام ٢٠١٠م إلى ١٣٦ مستفيد ثم انحدر المجموع في العام التالي (٢٠١١م) إلى ٩٥ مستفيدا، ثم اشتد التراجع في عام ٢٠١٢م حيث وصل مجموع المستفيدين فيه إلى ٨٠ مستفيدا ليرتفع السقف بعد ذلك مجددا في عام ٢٠١٣م إلى مائة مستفيد...

٥. أن عام ٢٠١٨م هو العام الذي سُجِّل فيه أكبر عدد من المستفيدين من خلال سنوات الدراسة؛ حيث بلغ مجموع المستفيدين فيه إلى ٢١٧ مستفيد، ويليه عام ٢٠١٧م وينم هذا الارتفاع صحة حال الصندوق.

ت–نسبة صرف الصندوق السنغالي للزكاة على مصارف الزكاة خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٨م).

جدول رقم (٣): نسبة إجمالي صرف الصندوق السنغالي للزكاة على مصارف الزكاة خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٨م).

المستفيدون	السنة	إجمالي الصرف الفعلي(فرنك سيفا)	النسبة (%)
إعانات مالية	من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨	٥٤.٢٣٩.٠٠٠	%٤١,١٧
ملفات طبية	من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨	١٩.٥٣٧.٨٢٤	%١٤,٨٣
المشاريع	من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨	٢٥.٧٢٦.٤٤٥	%١٩,٥٢
منح دراسية	من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨	١٤.٥٧٩.٠٠٠	%١١,٠٦
دعم الكتاتيب	من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨	١٣.٤٦٥.٦٨٤	%١٠,٢٢
العاملون عليها	من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨	٤.١٩٤.١٥٣	%٣,١٨
المجموع	من ٢٠٠٩ إلى ٢٠١٨	١٣١.٧٤٢.١٠٦	%١٠٠

المصدر: من إعداد الباحث.

يلاحظ في الجدول بأن ما يعادل ٦٦,٢٢% أي أكثر من نصف الحصيلة الزكوية للصندوق خلال الفترة (٢٠٠٩–٢٠١٨م) قد تم توظيفها في الصرف الأفقي(إعانات مالية، ملفات طبية، دعم الكتاتيب)، في الحين الذي لم يحظ الصرف الرأسي–مع أهميته في معالجة الفقر– إلا بنسبتين ضئيلتين نوعا ما من الحصيلة خلال فترة الدراسة؛ نسبة ١٩,٥٢% مصروفة في المشاريع الاستثمارية، ونسبة ١١,٠٦% سخّرت للمنح الدراسية. لأجل ذلك، يجب على الصندوق مراجعة سياسته في توزيع الحصيلة على مستحقيها، وذلك بأن يولي اهتماما بالغا للصرف الرأسي؛ لأنه الحل الدائم لمشكلة الفقر؛ إذ به تموّل المشاريع الإنتاجية التي تغيّر وضع الفقر لدرجة أنه قد يصبح في يوم من الأيام بحسن الإدارة معطيا للزكاة بعد أن كان آخذا لها. بخلاف الصرف الأفقي فهو معالجة مؤقتة فقط غير فعالة.

وهناك إنجازات أخرى رقمية وغير رقمية لا يسع المقام لسردها، وعلى سبيل المثال لا الحصر: قد تم صرف ٣٤.٤٦٧.٧٠٨فرنك سيفا في البرنامج الرمضاني من خلال السنوات الستة الماضية بتمويلات غير زكوية، وكذلك في برنامج الإغاثة في حالات الطوارئ بمبلغ ٧.٣٩٦.١٢٥ فرنك سيفا. كما للصندوق أيضا خطط مستقبلية في توسيع دائرة عملها منها: إقامة مشروع بناء عمارة الوقف ضخم تقدر تكلفته ب ١.٤٧٧.٠٠٠.٠٠٠ فرنك حوالي ١٠٥.٥٤٩,٢ دولار أمريكي والمشروع في قيد التنفيذ. والمشروع من آفاق ومأمول الصندوق.[١]

(١) الصندوق السنغالي للزكاة: ملف مشروع بناء عمارة الوقف (ص: ٨–١٣)

الفرع الخامس: المشاكل التي يواجهها الصندوق السنغالي للزكاة في سبيل تحقيق أهدافها.

استطاع الباحث أن يستخلص عددا من المشكلات التي تشكّل حجرة عثرة في طريق الصندوق نحو تحقيق أهدافه المرسومة، وسيكتفي الباحث في هذه النقطة بذكر بعض النماذج، ومن أهمها ما يلي: **١-** عدم امتلاك الصندوق برمجية (LOGICIEL) خاصة لإدارة الزكاة وتوظيفها توظيفا جيدا، والاعتماد على العمل التطوعي في غالب الأحيان. ٢- عدم وجود متخصص في الإعلام والدعاية متفرغ لأعمال الصندوق فقط يتولى تعريف الصندوق السنغالي للزكاة تعريفا يليق برؤيته ورسالته وأهدافه على الصعيد المحلّي والدولي. ٣-مشكلة الثقة لدى السنغاليين؛ يحتاط الشعب من الكيانات التي تجمع المال إلا من ظهرت براءته من كل شوائب، وبصفة كون الصندوق السنغالي للزكاة مؤسسة خيرية جديدة تعاني كثيرا في استمالة قلوب كثير من السكان لإقناعهم بالانخراط في سلك مانحيه بسبب ذلك. ٤-عدم توفر قاعدة بيانية (Base de données) متكاملة؛ فبعض بيانات المزكين ناقصة، وعدم اكتماله راجع إلى طبيعة معاملتهم مع الصندوق أحيانا؛ حيث إنهم يعمدون على كتمان بعض معلوماتهم الخاصة بهم، والتي قد يحتاج إليها الصندوق مستقبلا فيما لو حصل على البرمجية المشارة آنفا أو لأغراض أخرى مثل طلب الباحثين لها.

❖ **الخاتمة وفيها: النتائج والتوصيات وفهرس المراجع والموضوعات.**

- **النتائج:** توصل الباحث إلى عديد من النتائج، من أهمها ما يلي:

١-أن للصندوق السنغالي للزكاة دورا إيجابيا في الحد من الفقر في السنغال ولكن يبقى الأداء والنتائج للغرض المذكور متواضعين بالنظر إلى حجم الفقر في السنغال.٢- وجود عقبات كثيرة تعيق أداء الصندوق نحو الأفضل، من أبرزها: القلة في الموارد البشرية. ٣- اعتماد الصندوق السنغالي للزكاة على مصادر أخرى غير الحصيلة الزكوية في تمويل برامجه الاجتماعية مثل: جمع التبرعات، والوقف على مدى البعيد. ٤-صعوبة تواصل الصندوق السنغالي للزكاة مع مانحيه بسبب تسترهم وهروبهم من رجال الضرائب؛ فيكتفي أغلبهم بالتحويلات البنكية دون المثول أمام مسؤولي الصندوق لتقديم زكواتهم وتسجيل كامل بياناتهم الخاصة بهم. ٥-تغلب الصرف الأفقي على الصرف الرأسي...

- **التوصيات:** لقد خلص الباحث إلى عدد من التوصيات من أهمها ما يلي:

١-إشراك أكبر قدر ممكن من المجتمع المدني وخلق جسر التواصل بين الصندوق والمزكين خصوصا الأوفياء منهم ليستمر ويدوم التعاون بينهم. ٢- ضرورة بذل مزيد من المجهودات للوصول إلى الأوعية الزكوية الأخرى التي لم يصل إليها الصندوق حتى الآن لتقليص الهوة بين المصاريف الطالبين الحاصلين على الزكاة وغير الحاصلين. ٣-لزوم تعاون الصندوق مع الحكومة السنغالية بشراكة مثمرة، في الوقت الذي بدأت الأخيرة تهتم وتعتني بالمالية الإسلامية على وجه الخصوص: الوقف وغيره. ٤-استثمار جزء من أموال الزكاة للتنويع في المصادر المالية للصندوق.

- **ثبت المصادر والمراجع.**

أ- المصادر والمراجع العربية.

١. الآثار الاقتصادية للزكاة، أ. د محمد بن إبراهيم السحيباني، دار كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ٢٠٠٩م
٢. الآثار الاقتصادية والاجتماعية للزكاة، أحمد علي، المعهد العالي لعلوم الزكاة، الخرطوم.
٣. الأدب السنغالي العربي.
٤. الإطار المؤسسي للزكاة، أبعده ومضامينه، (وقائع ندوة رقم ٢٢، والتي أقامها المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب التابع: للبنك الإسلامي للتنمية) ورقة بحث بعنوان: النماذج المؤسسية التطبيقية لتحصيل الزكاة وتوزيعها في البلدان والمجتمعات الإسلامية، د. منذر قحف و ورقة بحث بعنوان: دراسة مقارنة لنظم الزكاة: الأموال الزكوية (السودان-السعودية)، د: أحمد علي عبد الله، ورقة بحثية بعنوان: إدارة الزكاة في ماليزيا، د: عبد الله إبراهيم
٥. الاقتصاد الإسلامي مفاهيم ومرتكزات، د. محمد، دار النهضة العربية، القاهرة، ١٣٩٨هـ.
٦. تاج العروس، محمد ابن الحسيني، باب الزكاة، دار الهداية.
٧. تحرير الأقوال في تاريخ السنغال من القرن السادس عشر حتى القرن العشرين (١٥٠٠م-٢٠٠٠م)، الشيخ: الهادي توري الفاسي، دار المقطم للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠٠٩م.
٨. توضِيحُ الأحكَامِ مِن بُلوُغ المرَام، عبد الله البسام، مكتَبة الأسدي مكّة المكرّمة، ط: ٥، ١٤٢٣هـ.
٩. جامع البيان عن تأويل آي القرآن، محمد بن جرير الطبري، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، د.م، ط: ١، ٢٠٠١م.
١٠. الزكاة، الأسس الشرعية والدور الإنمائي والتوزيعي، د: نعمت عبد اللطيف مشهور، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، د.م، ١٩٩٣م
١١. صحيح البخاري، دار طوق النجاة، ط: ١، ١٤٢٢هـ.
١٢. صحيح مسلم دار إحياء التراث العربي – بيروت، د.ط.
١٣. الفقر أسبابه، آثاره وعلاجه من منظور إسلامي، د: محمد قاسم الشوّم، دار النوادر، د.م، ٢٠١٢م.
١٤. لسان العرب، جمال الدين ابن منظور، دار صادر-بيروت، ط: ٣، ١٤١٤هـ.
١٥. اللغة العربية في نظام التعليم السنغالي، د: الحاج موسى فال٢٠٠٥م
١٦. المسلمون في السنغال معالم الحاضر وآفاق المستقبل، عبد القادر محمد سيلا، رئاسة المحاكم الشرعية والشؤون الدينية، قطر،
١٧. مشكلة الفقر وكيف عالجها الإسلام، د: يوسف القرضاوي.
١٨. المعجم الوسيط، إبراهيم مصطفى وآخرون ط: ٢، د.ت، دار الدعوة.
١٩. ملف مشروع بناء عمارة الوقف
٢٠. الموسوعة الجغرافية للعالم الإسلامي

أ- المراجع الأجنبية:

1. Document de Stratégie de Réduction de la Pauvreté/DSRP-I
2. DSRP-NOTE CONSULTATIVE CONJOINTE SUR LA STRATÉGIE NATIONALE DE DÉVELOPPEMENT ECONOMOQUE ET SOCIAL/FMI
3. LANGUES, ETAT ET SOCIETE AU SENEGAL, Mamadou CISSE , REVUE ELECTRONIQUE INTERNATIONALE DE SCIENCES DU LANGAGE SUDLANGUES, 5 Decembre 2005, N° 5
4. NOTE D'ANALYSE DU COMMERCE EXTERIEURE/ANSD.
5. PAUVRETE ET CONDITIONS DE VIE DES MENAGES/ANSD 2015
6. Processus Distribution Zakaat, Signe par le secrtaire général du fond / Dakar, le 21 mars 2017

ب-المواقع الالتروني:

١. **ويكيبيديا** **الرابط:**
https://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%86%D8%BA%D8%A7%D9%8

٢. الموقع الرسمي للحكومة السنغالية، الرابط: https://www.sec.gouv.sn/Presentation-generale.html

٣. الموقع الرسمي للوكالة الوطنية للإحصاء والديموغرافي، الرابط:
http://www.ansd.sn/index.php?option=com_content&view=article&id=481:la-population-du-senegal-en-2018&catid=56:depeches&Itemid=264.

٤. الموقع الرسمي للبنك العالمي، الرابط:
https://donnees.banquemondiale.org/indicateur/SI.POV.NAHC?locations=SN

٥. الموقع الرسمي لبيت الزكاة الكويتي ، الرابط: http://www.zakathouse.org.kw/zakat_page.aspx?id=11

٦. موقع هيئة الخبراء لمجلس الوزراء-المملكة العربية السعودية- الرابط:
https://www.boe.gov.sa/ViewSystemDetails.aspx?lang=ar&SystemID=191&VersionID=206

٧. موقع الهيئة العامة للزكاة والدخل، -المملكة العربية السعودية- وتم النقل منه: ٢٠١٩/٠٥/٣٠م، الرابط:
http://www.gazt.gov.sa/ar

٨. الموقع الرسمي للصندوق السنغالي للزكاة، الروابط: http://senegalzakat.sn/fsz.php?page=item&id_article=1،
http://senegalzakat.sn/fsz.php?page=item&id_article=5

٩. http://senegalzakat.sn/fsz.php?page=item&id_article=5

- **فهرس الموضوعات**

المقدمة ١

أهداف البحث والأهمية العلمية له. ١

مشكلة البحث وأسئلته: ٢

فروض البحث ٢

حدود البحث ٢

منهج البحث: ٢

خطة البحث ٣

التمهيد: عن ماهية الزكاة. ٣

الفرع الأول: مفهوم الزكاة في اللغة والاصطلاح ٣

الفرع الثاني: علاقة المعاني اللغوية للزكاة بالمعنى الاصطلاحي لها ٣

الفرع الثالث: حكم الزكاة. ٤

الفرع الرابع: دور الزكاة في معالجة من الفقر. ٤

المحور الأول: موجز عن دولة السنغال. ٦

المحور الثاني: الفقر في السنغال. ٧

الفرع الأول: مؤشرات الفقر في السنغال: ٧

الفرع الثاني: حجم الفقر في السنغال. ٨

المحور الثالث: تصنيف المؤسسات الزكوية في العالم الإسلامي. ٩

المحور الرابع: تجربة الصندوق السنغالي للزكاة في معالجة الفقر خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١٨م ١٢

الفرع الأول: واقع تطبيق الزكاة في السنغال. ١٢

الفرع الثاني: التعريف بالصندوق السنغالي للزكاة وتنظيمه الإداري. ١٣

الفرع الثالث: استراتيجية الصندوق الموضوعة للجباية وأوجه صرفها. ١٤

الفرع الرابع: إنجازات الصندوق السنغالي للزكاة. ١٥
الفرع الخامس: المشاكل التي يواجهها الصندوق السنغالي للزكاة في سبيل تحقيق أهدافها. ١٩
❖**الخاتمة وفيها: النتائج والتوصيات وفهرس المراجع والموضوعات.** **١٩**
النتائج ١٩
التوصيات ١٩
ثبت المصادر والمراجع. ٢٠
فهرس الموضوعات ٢٢